ANNEX

# المرفق

## التقرير

*الذي اعتمدته اللجنة*

١ - عقدت لجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية والمشار إليها فيما يلي بكلمة "اللجنة" دورتها الخامسة في مقرّ الويبو في الفترة من ٩ إلى ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢.

٢ - وأعضاء لجنة البرنامج والميزانية هي الدول التالية: الجزائر والأرجنتين وبلغاريا وكندا وشيلي والصين والجمهورية التشيكية وإكوادور ومصر وفرنسا وألمانيا وهندوراس وهنغاريا والهند واليابان والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا والنرويج وعُمان وباكستان وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والسنغال وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا وسويسرا (بحكم الموقع) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوزبكستان وفنزويلا (٣٣). وكانت الأعضاء التالية في لجنة البرنامج والميزانية ممثلة في الدورة: الجزائر وكندا والصين والجمهورية التشيكية وإكوادور ومصر وفرنسا وألمانيا وهندوراس وهنغاريا والهند واليابان والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا وعُمان وباكستان وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي وسري لانكا وسويسرا (بحكم الموقع) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا (٢٥). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية ممثلة بصفة مراقب: أنغولا وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس وبنن وكرواتيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والدانمرك وأثيوبيا وغانا واليونان وغواتيمالا وإيرلندا وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا ومدغشقر والبرتغال والمملكة العربية السعودية وإسبانيا والسودان والسويد وتايلند وتونس وأوغندا وأوكرانيا (٢٦).

٣ - واستندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/5/2 ("الميزانية المعدلة لمشروع البناء الجديد والوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣") والوثيقة WO/PBC/5/3 ("تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن تقييم مشروع البناء الجديد").

٤ - وافتتح الدورة نائب المدير العام، السيد/فيليب بتي، ورحّب بالمشاركين فيها نيابة عن المدير العام.

٥ - وانتخبت اللجنة بالإجماع السيد/ينِّس دي مول (هولندا) رئيسا لها والسيدة/نتاليا أجنكو (الاتحاد الروسي) والسيدة/بريتي ساران (الهند) نائبتين لرئيس اللجنة.

٦ - ودعا الرئيس إلى إبداء أية ملاحظات عن مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة WO/PBC 5/1 Prov. واتفقت اللجنة على تناول البند ٥ "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن تقييم مشروع البناء" قبل البند ٤ "الميزانية المعدلة لمشروع البناء الجديد والوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣." وأُضيف بند سادس بشأن "مسائل أخرى". وتم اعتماد جدول الأعمال.

٧ - ودعا الرئيس مراجع الحسابات الخارجي والمهندس المعماري الذي فاز مشروعه في المسابقة والأمانة إلى تقديم تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن تقييم مشروع البناء الجديد (أنظر

الوثـيقة WO/PBC/5/3) والميزانية المعدلة لمشروع البناء الجديد والوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ (أنظر الوثيقة WO/PBC/5/2).

٨ - ولخَّص مراجع الحسابات الخارجي تقريره عن تقييم مشروع البناء الجديد الوارد في الوثيقة WO/PBC 5/3 وأشار إلى أن التقرير يستند إلى مشروع البناء الجديد في صيغته المؤرخة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١. وقال إن التقرير يحتوي على عدد من التوصيات منها الحاجة إلى إعادة تعريف عدد من الجوانب التقنية للمشروع بما يتسق و طابع الحداثة الذي يتسم به المبنى وفعالية الأعمال. وأشار بصفة خاصة إلى أن التقرير يدعو إلى إمعان النظر في التقنيات المتعلقة بالتدفئة والتهوية والتكييف والطاقة الكهربائية الضرورية في ضوء التكنولوجيا المتاحة واحتياجات الويبو وإمكانيات التوفيق مع المباني القائمة والبنية التحتية الموجودة. وذكر أن التقرير يقترح أيضا أن تُعاد صياغة التصميم المتعلق بتقنية انتشار الصوت في قاعة المؤتمرات للحدّ قدر الإمكان من المخاطر الإضافية المحتملة المذكورة في التقرير. وقال أيضا إن التقرير يدعو الويبو وجمعياتها إلى البتّ في تشييد قاعة للمؤتمرات مع مساحات إضافية للتخزين وفي إعادة تخصيص بعض المساحات في المبنى الإداري لزيادة أماكن العمل المخصصة لكل مكتب وفي تعديل التقنيات وفقا للاقتراحات الواردة في التقرير وفي إنشاء آليات إدارية خارجية لتحديد احتياجات المشروع ومتطلباته على نحو أفضل وضمان مراقبة مناسبة لتنفيذه. وشدد مراجع الحسابات الخارجي على أهمية أن تستند وثائق المناقصة النهائية إلى المشروع المفصل بما يسمح بتفادي أية زيادات إضافية محتملة في التكاليف. واختتم مراجع الحسابات الخارجي كلمته باقتباس الفقرة ٧٦ من الوثيقة WO/PBC 5/3: "وأودُّ أن أذكر في الختام بأن الملاحظات الواردة في هذا التقرير قد أُعدت بالاستناد إلى ملاحظات الخبراء الفردية وانطباعهم العام الذي أشاطره من غير أن يفوتني ما يتسم به مشروع كهذا من تعقيد وصعوبات. ويظهر ذلك الطابع المعقد أيضاً في صياغة المواصفات التي يحتاج إليها صاحب المشروع وتفسيرها على يد المهندس المعماري". ثم دعا مراجع الحسابات الخارجي كل المندوبين إلى المشاركة في ما وصفه بمشروع معقَّد وطموح ومثير بحيث تتيّسر مواصلة العمل الذي بدأ بمسابقة الهندسة المعمارية في سنة ١٩٩٩ لإنشاء مرافق العمل التي تحتاج إليها الويبو.

٩ - وقدم المهندس المعماري المشروع وتصاميمه وأشار إلى أن العمل مستمر على المشروع لإحراز تقدم يسمح بتعزيز الثقة في ما يتعلق بالإسقاطات المالية. وشدد على أن من غير الممكن النظر إلى مشروع البناء الجديد بمعزل عن المباني الأخرى التي يشكل معها بنية تحتية متكاملة ومصمّمة للويبو. وقال إن المشروع ينطوي على عناصر أساسية تفيد البنية التحتية برمتها، مثل قاعة المؤتمرات والمساحات الإضافية للتخزين والمكتبة والمطعم والكافتيريا. وقال أيضا إن المبنى الإداري الذي سيسع ٥٦٠ مكان عمل هو عنصر جديد في مجموعة المباني سيوفر مساحات للتخزين ومرافق لتوقيف السيارات ومساحات لعقد الاجتماعات. وأشار إلى أن قاعة المؤتمرات ستسع ٦٥٠ مقعداً ويمكن تقسيمها إلى قاعتين تسع إحداهما ٤٥٠ مقعداً والثانية ٢٠٠ مقعد. وذكر أن الطابق الأرضي في المبنى الإداري سيسع مرافق مهمة مصممة للاستعمال المشترك. وأشار إلى أن المبنى سيكون موصولاً بمبنى الويبو الحالي عبر ممرات داخلية، وسيتسم ببنية مرنة تسمح بتوفير ما بين ٥٠٠ و٦٥٠ مكان عمل إضافي. ثم تحدث من زاوية معمارية قائلاً إن من الممكن اعتبار المبنى الجديد بمثابة الحداثة المضافة إلى مرافق الويبو الراهنة. وأشار إلى أن العمل قد أنجز بالتعاون مع مهندسين متخصصين في مجال البيئة لتحسين الانتفاع بالطاقة وتوفير أفضل مناخ ممكن في المبنى للعاملين في المكاتب. وأضاف قائلاً إن الحدائق الداخلية ستقوم مقام "الدفيئة" التي تترك منفذاً لضوء النهار الطبيعي إلى كل المساحات المكتبية. وأفاد بأن الدفيئات والحدائق الشتائية ستسمح بالحفاظ على مناخ مناسب وضوء طبيعي في

المكاتب الداخلية التي تطل على الفناء. وذكر أن بعض الطوابق سيكون مجهزا بممرات تختصر المسافات بالإضافة إلى المصاعد لتسهيل الحركة في المبنى. وأشار إلى أن المكاتب ستكون مجهزة بنوافذ يمكن فتحها بحيث يتيّسر دخول الهواء الطبيعي. وقال إن السقوف الزجاجية والمظللة ستسمح بتدفق أكبر قدر ممكن من ضوء النهار الطبيعي مع صدّ ضوء الشمس المباشر.

١٠- وقدمت الأمانة تلخيصا للميزانية المعدلة لمشروع البناء الجديد والوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، كما وردتا في الوثيقة WO/PBC/5/2. وذكّرت بأن عددا كبيرا من المشاورات قد أنجز لتحديد احتياجات الويبو إلى مكاتب وسبل الوفاء بتلك الاحتياجات منذ سنة ١٩٩٠، أي عندما تم اقتراح مشروع البناء الجديد لأول مرة. وذكّرت الأمانة أيضا بأن الجمعية العامة للويبو كانت قد وافقت في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ على مشروع البناء الجديد على أساس أن يضم مبنى مكاتب يسع ٥٠٠ مكان عمل وقاعة مؤتمرات تسع ٦٠٠ مقعد ومرافق إضافية لتوقيف السيارات. وأشارت إلى أن الدول الأعضاء قد طلبت في سنة ٢٠٠١ إعداد تقييم موضوعي لمشروع البناء الجديد وأن ذلك التقييم قد أجري وأن المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات (المشار إليه فيما يلي بعبارة "المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات") قدم ذلك التقييم في تقرير مطروح على الدورة الراهنة للجنة البرنامج والميزانية. وفي هذا الصدد، عبرت الأمانة عن تقديرها للمكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات لما أجراه من مشاورات عديدة مع الدول الأعضاء والأمانة وما قدمه من معلومات مستفيضة. وأعربت عن أملها في أن توصي اللجنة في دورتها الراهنة جمعيات الويبو باتخاذ موقف نهائي من تلك المسائل. وذكّرت بأن الويبو ما فتئت تزيد من أنشطتها منذ سنة ١٩٩٨، أي عندما تمت الموافقة على مشروع البناء، واتخذت عدداً من المبادرات الجديدة بموافقة الدول الأعضاء بهدف إزالة الغموض عن الملكية الفكرية. وذكرت الأمانة أن الاستثمار المقترح في مشروع البناء الجديد سيساهم من زاوية استراتيجية في تحقيق ذلك الهدف الذي تنشده المنظمة على الأجل الطويل. وذكّرت الأمانة بأن مشروع البناء الجديد يتألف من ثلاثة عناصر هي مبنى مكاتب جديد وقاعة للمؤتمرات ومرافق إضافية لتوقيف السيارات. وأشارت إلى أنها تعتزم أن تطبق توصيات تقرير التقييم وتعمل مع المهندس المعماري وسائر المهندسين على زيادة عدد أماكن العمل من ٥٠٠ إلى ٥٦٠ بهدف تعزيز الاستفادة من المساحة المتاحة. واقترحت أيضا تنفيذ توصيات التقرير المتعلقة بتحسين التجهيزات التقنية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات في التكاليف. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أنها ستعمل خلال ما تبقّى من سنة ٢٠٠٢ على إعادة تنظيم التصاميم والمواصفات التقنية (أنظر الفقرة ٤٦ من الوثيقة WO/PBC/5/2). وفيما يتعلق بقاعة المؤتمرات، اقترحت الأمانة تشييد قاعة تسع ٦٥٠ مقعدا كما أوصى به تقرير التقييم. ورأت الأمانة أن النظر إلى احتياجات الويبو من زاوية استراتيجية يفوق أهمية المشاغل المتعلقة بالأرباح التي يمكن تحقيقها بإنشاء قاعة المؤتمرات. وفيما يتعلق بعدم كفاية المبرِّرات التي ساقتها الويبو لإنشاء مرافق إضافية لتوقيف السيارات والتخزين (أنظر الفقرة ٦٨ من الوثيقة WO/PBC 5/3)، بيّنت الأمانة أن خطّة المباني الواردة في الجدول ٢ من المرفق الثاني للوثيقة WO/PBC 5/2 تبيّن أن من الصعب توفير المساحات المنشودة لتوقيف سيارات الموظفين حتى إذا تقرّر اعتماد نسبة ٦٦٪ من أماكن العمل المستفيدة من أماكن لتوقيف السيارات، كما يوصي بذلك المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات، وهي نسبة لا تشمل احتياجات الزوّار والمندوبين. وذكرت أن المشروع يخصص بعض المساحات للتخزين ومن الممكن تحويل تلك المساحات إلى أماكن إضافية لتوقيف السيارات في المستقبل. واقترحت الأمانة أيضا إجراء دراسة عن المرافق الإضافية لتوقيف السيارات (أنظر الفقرة ١٦ من الوثيقة WO/PBC/5/2). وأيدت التوصية الواردة في تقرير التقييم والرامية إلى تعزيز إدارة المشروع عن طريق رفع تقارير مرحلية منتظمة إلى الدول الأعضاء.

١١- والتفتت الأمانة أيضا إلى الجوانب المالية من الاقتراح المعدل. وقالت إن المشروع المعدل للبناء الجديد يحظى بميزانية إجمالية قدرها ١٩٠,٥ مليون فرنك سويسري. وقالت إن ذلك الرصيد يشمل ١٥٧,٥ مليون فرنك سويسري للمبنى الإداري الذي سيسع ٥٦٠ مكتباً و٣٣ مليون فرنك سويسري لقاعة المؤتمرات التي ستسع ٦٥٠ مقعداً. وأشارت الأمانة إلى أن تقرير التقييم الذي أعدّه المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات قد أكّد المبلغ التقديري الذي سبق اقتراحه بما يعادل ١٨٠ مليون فرنك سويسري في سنة ٢٠٠١ واعتبره مبلغاً إجمالياً معقولاً يسمح باستكمال المشروع. وقالت إن الميزانية المعدلة تحتوي على عدد من التعديلات، منها زيادة قدرها ٣٤ مليون فرنك سويسري لهامش المجازفة وتكاليف الأثاث والإدارة وبعض النثريات، علماً بأن ذلك المبلغ مغطى جزئيا من التخفيضات التي أجريت في الميزانية بمبلغ قدره ٢٣,٥ مليون فرنك سويسري نتيجة للاستغناء عن اقتراح مساحات إضافية للتخزين ولتوقيف سيارات المندوبين والزوّار والموظفين. وأشارت الأمانة أيضا إلى أن تقرير التقييم يؤيد الأمانة التي اعتبرت الميزانية الموافق عليها في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ بمبلغ قدره ٨٢,٥ مليون فرنك سويسري بعيدة جدا عن المبلغ المطلوب. وذكرت أن تمويل ميزانية المشروع تحدَّد على أساس التقديرات المعدلة للإيرادات عن فترة تصل إلى ٢٠٠٩ وافتراضات مستكملة بشأن عدد الطلبات والتسجيلات في إطار أنظمة الحماية العالمية وخدماتها التي تديرها الويبو. ورأت الأمانة أن من الممكن تمويل البناء من الأموال الاحتياطية المتوفرة حاليا والإيرادات السنوية دون استلاف أية مبالغ من الخارج. وأضافت قائلة إن تمويل البناء لن يقتضي زيادة في الرسوم أو الاشتراكات وإن ميزانية المشروع المعدلة مبينة أيضا في الصيغة المعدلة لوثيقة البرنامج والمشروع لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وقالت إن ميزانية فترة السنتين المخصصة للبناء الجديد ستُخفض أساساً بمبلغ قدره ٢,٥ مليون فرنك سويسري لتبلغ ٤٩,٨ مليون فرنك سويسري لمراعاة التأخيرات في تنفيذ المشروع بسبب تطبيق عملية التقييم. وذكّرت الأمانة من جديد بأن مشروع البناء الجديد قد طُرح لأول مرة قبل عشر سنوات وإن فكرة إنشاء مبنى إداري وقاعة للمؤتمرات قد حظيت بالموافقة سنة ١٩٩٨. ورأت أن التقدم المحرز في أعمال التخطيط والاستعداد أتاح للدول الأعضاء المعلومات وعزّز ثقتها للبت في الاعتمادات الضرورية. وأضافت قائلة إن ذلك يعزى في جانب كبير منه إلى عمل المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات وشركة بهنش للهندسة المعمارية. وأفادت بأن المشروع سيكون استثماراً مفيداً يستكمل المرافق القائمة ويزيد من فعالية عمل المنظمة. وقالت إن المبنى الإداري سيوفر قدراً كبيراً من المرافق الضرورية والمستأجرة حالياً بتكلفة تبلغ ضعف ما سيتيحه المرفق الجديد. وأشارت الأمانة إلى أن تكاليف الاستئجار التي تتكبّدها الويبو تكاد تبلغ ٢٠ مليون فرنك سويسري في السنة، وقالت إن ذلك الوضع يضع على كاهلها عبءً مالياً كبيراً. وأفادت بأن المبنى الجديد سيأتي بتحسين ملموس في التكاليف التي تتكبّدها المنظمة، وأن ذلك التخفيض في التكاليف يعود بالفائدة على الدول الأعضاء والمنتفعين بخدمات الويبو في شكل أنشطة منجزة في إطار برامج المنظمة وتسويات في الرسوم المستحقة لها. وذكرت الأمانة أن قاعة المؤتمرات ستوفر قدراً كبيراً من المرافق الضرورية لاستضافة اجتماعات الويبو الدولية التي تزيد حجماً وعدداً. وأشارت إلى الاهتمام المنصب على الحلول البديلة لقاعة المؤتمرات، وذكرت على وجه الخصوص إمكانية الاستفادة من المرافق المتاحة خارج المنظمة ومسألة جدوى تلك الحلول. وذكّرت الأمانة ببعض الملاحظات الواردة في تقرير التقييم والتي تناولت الاجتماعات المنعقدة في مقر المنظمة بعدد من المشاركين زاد ثلاث مرات عددهم قبل عشر سنوات. وفيما يخص فرص الاستفادة من المرافق خارج الويبو، أشارت الأمانة إلى أن التقرير يذكر ما ينجم عن الافتقار إلى بنيات تحتية من صعوبات في حجز القاعات. وأفادت بأن تقرير التقييم يعتبر أن من غير المجدي إقامة قاعة للمؤتمرات، على أنه يؤكد أن الخبرة قد أثبتت أن الجدوى قلّما تتحقق بقاعة للمؤتمرات. ورأت أن ما يبرر إقامة مرفق من ذلك القبيل إنما يكمن في الأهداف المنشودة والاحتياجات المقبلة وما يكفله من راحة واستقلالية. وذكرت أن مراجع الحسابات الخارجي يذكر في

تقريره أنه يوصي بتصميم قاعة تسع ٦٥٠ مقعداً ويمكن تقسيمها إلى قاعتين تسع إحداهما ٤٥٠ مقعداً والثانية ٢٠٠ مقعد. وتقدمت الأمانة بتعليقات إضافية على مسألتين تتعلقان بقاعة المؤتمرات، وهما الحلول البديلة الممكنة والجدوى. وقالت إن التقرير يبيِّن أن الويبو تحتاج إلى قاعة للمؤتمرات تسع ما بين ٤٠٠ و٦٥٠ شخصاً. ولفتت النظر إلى أن عدد المرافق المتاحة في جنيف بذلك الحجم محدودٍ. وأضافت قائلة إن العادة قد درجت على حجز قاعات الأمم المتحدة للاجتماعات الكبيرة في وقت مبكر للغاية. وذكرت على وجه الخصوص أن من الممكن الاستعانة بقاعة الأمم المتحدة الرئيسية التي تسعُ أكثر من ١ ٣٠٠ شخص، على أنها لا تناسب أيضا اجتماعات الويبو العادية. وأفادت بأن ارتفاع معدَّل شغور تلك القاعة يدل فيما يبدو على أنها لا تناسب منظمات أخرى تابعة لأسرة الأمم المتحدة. وفيما يخص تكلفة قاعة المؤتمرات، أشارت الأمانة إلى أن تقرير التقييم يبيِّن أن التكلفة السنوية تبلغ ٢,٢٥ مليون فرنك سويسري، بما فيها تكلفة الصيانة وتكاليف التمويل. وقالت إن تكلفة استئجار مرافق خارج المنظمة، إن وُجدت، تقدَّر بمبلغ يساوي ٠٠٠ ٧٥٠ فرنك سويسري في السنة. واستخلصت من ذلك قائلة إن صافي التكلفة التي ستتكبدها الويبو تبلغ ١,٥ مليون فرنك سويسري في السنة وإن ذلك يُعادل أقل من ١٪ من ميزانية الويبو، علماً بأن من المرتقب أن تنخفض تلك النسبة المئوية أكثر من ذلك في السنوات المقبلة. وذكَّرت أيضاً بأن التكلفة السنوية تشمل الصيانة وتكاليف التمويل وأن تكاليف التمويل محسوبة على أساس استثمارٍ أوليٍّ يبلغ ٣٠ مليون فرنك سويسري يستهلك خلال ٤٠ سنة بفائدة تبلغ نسبتها ٣,٢٥٪. وذكَّرت أيضاً بأن من المقترح تمويل قاعة المؤتمرات بالكامل من الموارد المتاحة لدى الويبو ومن غير تكبّد أية تكاليف بسبب الاستلاف. وذكرت أن التكلفة السنوية التي تبلغ ٢,٢٥ مليون فرنك سويسري تضم مبلغاً قدره ٠٠٠ ٩٠٠ فرنك سويسري فقط لتغطية التكاليف السنوية لصيانة المرفق الجديد. وقالت إن ذلك المبلغ يفوق تكلفة استئجار مرافق خارج الويبو بما يساوي ٠٠٠ ١٥٠ فرنك سويسري فقط في السنة، أي ٠,٠٥٪ من ميزانية الويبو السنوية. واسترعت الانتباه إلى أن حساب الجدوى المبيَّن في تقرير التقييم يستند إلى منهج يعتمد الحذر، إذ يستبعد الإيرادات التي قد تجنيها الويبو من تأجير مرافقها الجديدة للخارج. ورأت أن ذلك المنهج مناسب، على أن التقرير يشير إلى أن الويبو ستتمكن من استرجاع جزءٍ من تكاليف التشغيل السنوية بفضل تأجير قاعاتها لمنظمات أخرى. وذكرت أن التقرير يوصي لذلكً بإنشاء إدارة مالية للإشراف على قاعات مؤتمرات الويبو الثلاث. وأعربت الأمانة عن عزمها على تنفيذ ذلك وقالت إن من المرتقب جنيُ إيرادات من قاعة المؤتمرات الجديدة بإتاحتها لمنظمات أخرى. وأشارت إلى أنها تعتزم تنفيذ ذلك بالتعاون الوثيق مع إدارة الأمم المتحدة باعتبار أن القاعة الجديدة تندرج ضمن المرافق المشتركة المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة. وفي الختام، شدّدت الأمانة على التقدم المحرز في العمل المتعلق بالبناء الجديد الذي ينتظر الموافقة على ميزانيته لكي يتيسر إصدار وثائق المناقصة الرئيسية في نهاية السنة الجارية. وأشارت الأمانة إلى أنها تعتزم رفع تقارير مرحلية متواصلة تتناول تطور المسائل المالية إلى الدول الأعضاء لتلتمس منها التوجيه والموافقة. وفي هذا الصدد، رأت الأمانة أن تغتنم لذلك الغرض فرصة إعداد ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ لأن لجنة البرنامج والميزانية ستجتمع في ربيع سنة ٢٠٠٣ وأن الوثائق المعدة لميزانية فترة السنتين الجديدة ستشمل إذاً تقريراً مرحلياً في شكل عرض مستكمل بآخر التطورات.

١٢- وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وأعرب عن تقديره لمراجع الحسابات العام في المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات، السيد/غروتر ونوَّه باستجابته السريعة للجمعية العامة للويبو التي طلبت إليه في سنة ٢٠٠١ تقييم مشروع البناء الجديد وأشاد بتحليله الذي اتسم بدرجة عالية من الجودة مع مراعاته المهلة المحددة. وعبر أيضاً عن تقديره للسيد/ ديفيد ريبر والسيد/ دنيس نير في المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات اللذين استجابا لمشاغل الدول الأعضاء

في الويبو بضمان التنسيق وإيلاء الاهتمام اللازم بانتظام. واسترعى الانتباه إلى أهمية تزويد الويبو بالأدوات والمرافق الضرورية لتحقيق أهدافها بضمان أعلى درجة من الفعالية والمردودية وإحاطة الدول الأعضاء علماً بخطط المدير العام وانعكاساتها على البرنامج والميزانية. ومضى يقول إن من الضروري التثبت من تمويل المشروع تثبتاً تاماً بأسرع وقت ممكن من خلال مراجعة مستقلة للحسابات يجريها طرف آخر أو جهود الدول الأعضاء في الويبو التي لديها الخبرة فيما يتعلق بإسقاطات عبء العمل وفي مجال تطبيق أنظمة الإيداع الإلكترونية. وأكد على ضرورة توفير أماكن عمل إضافية تملكها الويبو ودعا إلى الموافقة على مشروع تشييد مبنى يكون عملياً ومفيداً وحديثاً وقابلاً للتشغيل التام ومصمماً لتلبية احتياجات المنظمة المحددة والعملية. ورأى أن هذا المشروع يمكن أن يعتمد على تصميم شركة بهنش للهندسة المعمارية شريطة إجراء التعديلات المناسبة. واسترسل قائلاً إن على الأمانة وشركائها التقنيين العمل على زيادة عدد أماكن العمل في المبنى الجديد بصفة ملموسة بحيث تتماشى مساحات أماكن العمل وأحجامها مع مشروعات البناء الأخرى التي استعان بها مراجع الحسابات الخارجي على سبيل المقارنة. وأشار إلى ضرورة إتاحة الاقتراحات الأولية بشأن عدد أماكن توقيف السيارات المحدد عملاً بالمعايير السارية في جنيف والمعدل وفقاً لزيادة عدد أماكن العمل والاحتياجات إلى مواقف للدبلوماسيين. ونوه بضرورة الامتثال الكامل لمختلف الاعتبارات التقنية الواردة في تقرير التقييم بما في ذلك ما يتعلق باستخدام الطاقة والوفورات في التكاليف. وشدد أيضاً على أهمية إدارة المشروع إدارة سليمة وتزويده بأنظمة فعالة للمراقبة وأيد توصية مراجع الحسابات الخارجي باختيار مدير رفيع المستوى خارج المنظمة يتولى إدارة المشروع ويكلف بالمهام والسلطة الملائمة، إذ رأى أن لا بد من ذلك لضمان التواصل بهدف احتواء التكاليف ضمن المعايير المناسبة. واستطرد قائلاً إن من الضروري اتخاذ قرار سريع ومتزن بشأن هذا المشروع بغية تحقيق الفوائد في أسرع وقت ممكن. واقترح أن توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعيات بالتصريح لها أو لممثليها بالعمل مباشرة مع الأمانة والمهندس المعماري والخبراء التقنيين طوال فترة تعديل التقنيات والتصاميم وبتخويلها سلطة الموافقة على الشروع في البناء.

١٣- وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن تقديره للمكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات لجودة تقرير التقييم العالية وشكر الأمانة على شفافية المشاورات التي جرت بشأن مشروع البناء الجديد. ولفت النظر إلى أن توصيات مراجع الحسابات الخارجي تتيح معايير يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ المشروع. وأعرب عن أمله في أن لا يؤثر المبنى الجديد تأثيراً سلبياً في أنشطة التعاون لأغراض التنمية، مشيراً إلى النتائج التي خلص إليها تقرير التقييم فيما يتعلق بالتفاوت المسجل بين تقديرات الميزانية الأولية والاحتياجات الفعلية وبمسألة اقتراب الميزانية المقدرة بمبلغ ١٨٠ مليون فرنك سويسري من الواقع. وعبر أيضاً عن اعتقاده أن الاستغناء تماماً عن أماكن إضافية لتوقيف سيارات الزوار والمندوبين الحكوميين ليس أمراً واقعياً. وبالنسبة إلى قاعة المؤتمرات، سلم بأنها جزء لا يتجزأ من مشروع البناء وفقاً لما ينبثق عن قرارات هيئات الويبو العليا. واختتم كلمته مؤيداً الميزانية المعدلة لمشروع البناء الجديد ومراجعة البرنامج الفرعي ١٨-٤ (المبنى الجديد) المقترحة في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ (WO/PBC/5/2).

١٤- وتحدث وفد الهند باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ معرباً عن امتنانه للمكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات والأمانة للوثائق المتاحة. وبيَّن بإيجاز مهام اللجنة خلال هذه الدورة أي استعراض ملاحظات المراجع الخارجي للحسابات بشأن المبنى الجديد الواردة في تقرير التقييم ثم النظر في الاقتراحات الواردة في الوثيقة WO/PBC 5/2 وتقديم التوصيات المناسبة إلى جمعيات الويبو. واسترعى الانتباه إلى الجدول ١ الوارد في الوثيقة المذكورة مشيراً إلى أن الأمانة أدرجت في اقتراحها

جميع التقديرات المهمة والتعديلات التي اقترحها مراجع الحسابات الخارجي. وخص بالذكر هذه التعديلات المقترحة مبيناً ارتفاع عدد أماكن العمل في المبنى الإداري الجديد من ٥٠٠ مكان إلى ٥٦٠ مكاناً وزيادة عدد المقاعد في قاعة المؤتمرات ليصل إلى ٦٥٠ مقعداً بغية تمكين الويبو من عقد جميع اجتماعاتها داخل مبانيها واستبعاد الاقتراحات الأولية بشأن أماكن إضافية للتخزين ولتوقيف السيارات. ونبَّه أيضاً إلى زيادة ميزانية المشروع المقدرة بمبلغ ١٩٠,٥ مليون فرنك سويسري وفقاً لتقديرات المراجع الخارجي للحسابات. واسترسل قائلاً إن من المتوقع أن تنخفض احتياطيات الويبو لأن النفقات المرتبطة بالمبنى الجديد تفوق الإيرادات المرتقبة خلال السنوات الأربع القادمة. وأوضح أن الاحتياطيات الراهنة تكفي لضمان عدم تأثير المبنى الجديد تأثيراً سلبياً في برنامج التعاون لأغراض التنمية نظراً إلى إدارة الويبو المالية الحذرة. وأعرب أيضاً عن ارتياحه للنتائج المحققة في نهاية فترة السنتين الأخيرة إذ بلغت احتياطيات الويبو ٢٦٤,٤ مليون فرنك سويسري أي ما يعادل ميزانية السنة الجارية. وأضاف قائلاً إن لا داعي لتقليص أي برنامج جوهري للويبو بسبب المبنى الجديد. وأعرب عن أمله في تعزيز برامج الويبو للتعاون لأغراض التنمية بغية ضمان مستوى النمو المسجل في الماضي القريب. وعبر أيضاً عن رغبته في تكثيف مشاركة الخبراء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ في اجتماعات الويبو التي تعقد في جنيف وفي أماكن أخرى. واستدرك قائلاً إن المجموعة تستصعب قبول اقتراح مراجع الحسابات الخارجي الذي لا يرى أن هناك حاجة إلى توفير أماكن لتوقيف سيارات المندوبين المشاركين في اجتماعات الويبو. وأعرب عن اقتناعه بأن معظم المندوبين سيواصلون استخدام السيارات الخاصة وحث الأمانة على إعادة النظر في استبعاد ذلك الاقتراح من الوثيقة الراهنة. وطالب بتوضيح نظام كانتون جنيف الساري على أماكن توقيف السيارات تحت الأرض. وسلم بمزايا توفير قاعة للمؤتمرات تملكها الويبو. ورأى ألا يعتمد تبرير بناء قاعة للمؤتمرات على اعتبارات اقتصادية متعلقة بالتكاليف فحسب بل أن تؤخذ في الحسبان أيضاً اعتبارات أخرى مثل الافتقار إلى الفعالية والفرص نتيجة لعدم توفير هذه القاعة. وقال إن مشروع البناء الجديد سيعزز، في رأيه، كفاءة الويبو وفعاليتها التي قد تتجسد في زيادة دعم الويبو في البلدان النامية. وأنهى كلمته معرباً عن تأييده للاقتراح المعدل شريطة مراعاة الملاحظات بشأن بناء أماكن لتوقيف سيارات المندوبين.

١٥- وأعرب وفد الصين عن تقديره لعمل المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات والأمانة. وأيد الجهود التي تبذلها الويبو للنهوض بمستوى الكفاءة بشتى الوسائل، ومنها مثلاً تشييد مبنى العمل الجديد وقاعة المؤتمرات. واستدرك قائلاً إن من الضروري، في رأيه، التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجة إلى خدمة الاجتماعات. واتفق مع الوفود الأخرى التي أعربت آنفاً عن آرائها بشأن توفير أماكن إضافية لتوقيف سيارات المندوبين المشاركين في اجتماعات الويبو. واختتم كلمته مؤيداً الاقتراحات بشأن ميزانية المبنى الجديد وميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

١٦- وتحدث وفد بيلاروس باسم بعض بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وأعرب عن أمله في أن تنتهي المناقشة التي بدأت منذ عشر سنوات فيما يتعلق بالمبنى الجديد.

١٧- وتحدث وفد الاتحاد الروسي باسم المجموعة ذاتها وهنأ الأمانة ومراجع الحسابات الخارجي على العمل الواضح والشامل الذي اتسمت به الوثائق المتاحة. ورأى أن التقرير الذي قدمه مراجع الحسابات الخارجي مناسب ومقنع يستحق اهتمام اللجنة التام. واستدرك قائلاً إن على اللجنة توخي الحذر بالنسبة إلى الزيادة المسجلة في الميزانية. وأعرب عن أمله في التوصل إلى اتخاذ قرار بشأن أعمال التشييد لأن أي تأخير قد يتسبب في زيادة التكاليف. ورأى أن من الممكن توصية الدول الأعضاء في الويبو بتأييد ميزانية المشروع والبرنامج المعدل لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وأن من

الضروري بالأحرى مراجعة أنظمة المراقبة الحالية التي تنطبق على تنفيذ الميزانية والاحتياطيات في الوقت الحالي.

١٨- وعبر وفد المكسيك عن امتنانه للمكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات والمهندس المعماري والأمانة للجهود المبذولة لتوفير الوثائق خلال هذه الدورة. وأيد الميزانية المقدرة بمبلغ ١٩٠,٥ مليون فرنك سويسري والمخصصة لتشييد مبنى جديد يتضمن قاعة للمؤتمرات مشيراً إلى أن أنشطة المنظمة في مجال التعاون لأغراض التنمية لن تتأثر سلباً بذلك. وساند الوفود الأخرى التي أعربت عن قلقها بشأن أماكن إضافية لتوقيف السيارات وللتخزين. وعبر أيضاً عن قلقه إزاء التأخير المسجل في تشييد المبنى الجديد الذي يتسبب في زيادة الميزانية.

١٩- وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وهنأ المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات على ما قدمه من وثائق ممتازة. وأعرب عن أسفه لعدم توخي الدقة في التقديرات الأولية لتكاليف البناء ولتأخر أعمال التشييد الذي أسفر عن زيادة تكاليف المشروع. وأعرب عن أمله في أن تعتمد الجمعيات خلال اجتماعها القادم الاقتراح بحيث يمكن الشروع في البناء على الفور.

٢٠- وأشاد وفد مصر بالتقارير الممتازة التي قدمها كل من الأمانة والمكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات. وأيد اقتراحات الأمانة لأنها تتمشى أساساً مع تقرير المكتب المذكور. ورأى أن اعتماد تلك الاقتراحات لن يؤثر سلباً في أنشطة الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. واتفق مع وفد المكسيك فيما يتعلق بأماكن توقيف سيارات المندوبين. وبالنسبة إلى قاعة المؤتمرات، أيد رأي المكتب الدولي بشأن ضرورة الأخذ باحتياجات العمل والمرونة في إطار التخطيط للمؤتمرات.

٢١- وهنأ وفد فنزويلا الأمانة والمكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات على الوثائق الممتازة المتاحة. وسلم بضرورة ضمان فعالية الويبو وكفاءتها وتيسير عمل الوفود. وأيد البيانات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء بشأن زيادة عدد أماكن العمل. واتفق أيضاً مع وفد الهند فيما يتعلق بضرورة زيادة أماكن توقيف سيارات المسؤولين في الويبو والمندوبين على السواء. وارتأى أن من الضروري مباشرة التعديلات التقنية التي أوصى بها مراجع الحسابات الخارجي نظراً إلى أهميتها بالنسبة إلى المشروع فيما يخص التدفئة والتهوية والتكييف. وأبدى تحفظاته بشأن اقتراح تأجير قاعة المؤتمرات لتوفير مصادر مالية إضافية لأنه يرى أن الأمانة لن تكون قادرة على تأجيرها نظراً إلى زيادة عدد اجتماعات الويبو. وأعرب عن أمله في ألا يؤثر اعتماد الاقتراح الحالي سلباً في أنشطة المنظمة في مجال التعاون لأغراض التنمية. وأنهى كلمته قائلاً إنه غير قادر على تأييد اقتراح الوفد الناطق باسم المجموعة باء بشأن تحويل هذه اللجنة إلى هيئة إشرافية.

٢٢- وأشاد وفد المملكة المتحدة بالعمل المتميز والشامل الذي اضطلع به المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات وبتعاون المهندس المعماري والأمانة معه. وشدد على أهمية توفير أماكن عمل إضافية وضرورة انسجام المبنى الجديد مع سائر المباني والمشروعات في جنيف من حيث حجم أماكن العمل وتكاليفها. وفيما يتعلق بقاعة المؤتمرات، وافق على الحاجة إلى قاعة تسع ٦٥٠ مقعداً. واستدرك قائلاً إن على الويبو أن تستغل على أكمل وجه المرافق الخارجية المتاحة ضمن منظومة الأمم المتحدة. وأبدى تحفظاته بشأن عدم تأثير المبنى الجديد في أنشطة المنظمة الأخرى. ورأى أن من الضروري التسليم بعدم توفر المبلغ الذي سينفق من أجل المبنى الجديد للبرامج الأخرى. وعبر عن الصعوبة المصادفة في فهم الطريقة التي يمكن من خلالها استخدام هذه الأموال دون المساس بأنشطة التعاون التقني وسائر برامج المنظمة. وفيما يتعلق بمواقف السيارات، أعرب عن قلقه إزاء اضطرار العديد من

المندوبيـــن إلـــى توقيف سياراتهم في أماكن غير مشروعة بجوار المبنى. وأشار إلى أن توفير قاعة للمؤتمـــرات فـــي قصر الأمم من شأنه أن يضمن عدداً كافياً من الأماكن لتوقيف السيارات ويحد من مشكلة المندوبين في هذا الصدد مؤكداً أن المسألتين مرتبطتين وأنهما تخففان من وقع هذه المشكلة إلى حـــد ما. وشدد على تأييده للبيان الذي أدلى به الوفد الناطق باسم المجموعة باء بشأن إدارة المشروع واعـــتماد التوصية الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي. وأيد أيضاً تعليقات وفد فنزويلا على عدد التعديلات التقنية التي يلزم إجراؤها على ما يبدو في إطار المشروع. واختتم كلمته قائلاً إن بلاده ليست في موضع يمكنها حالياً من توصية الجمعيات بالموافقة على خطة التشييد ما لم تجر مراجعة هذه الخطة بإدراج التعليقات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي وإنها غير قادرة في هذه المرحلة على الموافقة على الميزانية المقترحة والمقدرة بمبلغ ١٩٠,٥ مليون فرنك سويسري.

٢٣- وأعـــرب وفد هندوراس عن تأييده لاقتراح الأمانة بشأن مشروع المبنى الجديد، بما فيه قاعة للمؤتمـــرات، شـــريطة ألا يؤثّر في برامج التنمية. وشدّد على ثقته في أن تناول ميزانية المبنى الجديد سيتم بحكمة وفعالية وشفافية تحت قيادة المدير العام. وفيما يتعلق بمساحة موقف السيارات، أبدى الوفد مساندته لوجهات نظر الوفود الأخرى التي أبرزت أهمية إتاحة أماكن كافية لتوقيف السيارات.

٢٤- وتوجّه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بعبارات التقدير لكل من عمل على إعداد التحليل الجديد لمشـــروع المباني وجميع الوثائق التي صحبته. وقال الوفد إن انشغاله الأساسي الوحيد يتعلق بطريقة تمويـــل المشروع. وأضاف قائلا إن سبب انشغاله ليس المبلغ المقدّر وإنما كيفية ضمان التمويل. وقال إن للمســـألة جوانـــب عديدة. وركز مع ذلك على جانبين اثنين فقط يعتبرهما أساسيين هما: هل أخذت الويبو في الحسبان تقديرا سنويا لزيادة عبء العمل يتراوح بين ٧ و٩ في المائة، على المدى المتوسط للمشـــروع (الســـنوات السبع المقبلة)، لا سيما فيما يتعلق بالطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات؟ وهل قدرت بدقة الوفورات الداخلية المرتقبة من الاستثمارات الموظّفة في مشروعات تكنولوجيا المعلومات؟ واعتبر الوفد أن التقديرات في كلتا الحالتين لا تستند إلى أساس سليم في الوقت الراهـــن. وصـــرّح أن مكتـــب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات شهد لأول مرة منذ سنوات عدة انخفاضـــا يقـــارب -١٪ فـــي عـــدد الإيداعات بالمقارنة مع عدد الإيداعات في الوقت ذاته من السنة الماضـــية. وقال إنه لا يستطيع بعد تقدير مدى استمرار ذلك الاتجاه إذ أن ذلك يعتمد على المتغيرات الاقتصادية. وأعرب عن اعتقاده بأن النمو في عدد الإيداعات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات قد لا يتجاوز في المستقبل القريب ٦٪ في السنة بل قد لا يزيد عن ٤٪ سنويا مع افتراض ارتفاع عدد الإيداعـــات مـــن الآن حتى نهاية السنة التقويمية. واستطرد قائلا إن في حال عدم تحقيق تلك الزيادة ينبغي تصحيح المبالغ المقدرة وفقا لذلك. واعتبر نسبة تتراوح بين ٤٪ و٦٪ تقديرا معقولا في الوقت الراهن. أما نسبة ٢٣٪ من الوفورات المقدّر تحقيقها من الاستثمارات الموظّفة في مشروع نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT)، لاحظ الوفد أن الويبو اعتمدت على دراسة أنجزت في سنة ١٩٩٨ واستندت إلى تلك النسبة المقدّرة (٢٣٪) لحساب مساهمة تلك الوفورات في تمويل المشروع. واستشهد ببيان الويبو ذاتها قائلا إن ذلك التقرير لم يعد صالحا للاستعمال. وقال إن تلـــك الدراســـة التي أنجزت في سنة ١٩٩٨ بعيدة عن الطريقة التي تطوّر بها مشروع نظام إدارة المعلومـــات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT) على مرّ السنوات الأربع الماضية. وأشار إلى تجربة مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على فترات زمنية طويلة. وقال إنها أثبتت أن تلك الاستثمارات لا تحقّق سوى وفورات ملموسة قليلة. وبـــناء على ذلك، صرّح أنه يعتقد أن نسبة ٢٣٪ من الوفورات المقدّر تحقيقها لا تقوم على سند متين. ورأى أن اســـتثمار الأمـــوال فـــي مشروع كمشروع المبنى الجديد يقتضي التثبّت أوّلا من الإيرادات

المرتقبة باعتبارها المصدر الأساسي للدفع إلى جانب الأموال الاحتياطية، وثانيا من وفورات قد يمكن تحقيقها من الاستثمارات الموظّفة في مشروعات تكنولوجيا المعلومات. وشدّد على أن في حال عدم التحقّق ثانيةً من كل التقديرات، فإن لجنة البرنامج والميزانية، ثم الجمعيات من بعدها، قد تضطر إلى اتخاذ قرارات سريعة للتمويل من مصادر أخرى إذا تطلّبت الافتراضات التي قدّمتها الويبو اتخاذ قرار جديد. وأعرب عن رغبته في أن يتم التثبّت من تلك المفاهيم الاستثمارية الأساسية في أقرب وقت ممكن كما جاء في بيان المجموعة باء. ورأى أن عملية التثبّت من التقديرات يمكن أن تسند إلى طرف خارجي مستقل أو إلى الدول الأعضاء في الويبو التي ترغب في ذلك وتملك الخبرة اللازمة في هذا المجال. وقال إن وضع خطة مالية متينة ستعود ولا شك بالنفع على جميع الدول الأعضاء خاصة وأن الخطة الحالية لا تزال حتى الآن موضع التساؤل.

٢٥- وأعرب وفد كندا عن تأييده للرئيس. وتقدّم بعبارات التقدير للأمانة والمكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات والمهندس المعماري على العمل المنجز في التحضير لهذا الاجتماع. وأبدى انشغاله إزاء مشروع قاعة المؤتمرات. وأشار في هذا الصدد إلى أن التقارير السنوية التي تصدرها لجنة الأمم المتحدة للمؤتمرات تفيد باستمرار أن استغلال مرافق المؤتمرات التي تملكها الأمم المتحدة في جنيف يقلّ بكثير عن المستوى المطلوب. وضمّ رأيه إلى وجهة النظر التي تقدّم بها مراجع الحسابات الخارجي في تقريره إذ لا توجد حتى الآن أية حجة اقتصادية واضحة لصالح تشييد قاعة جديدة للمؤتمرات. وسلّم بأن هناك عددا من العوامل التي ينبغي مراعاتها خلاف الاعتبارات المالية. وذكر منها احتياجات المنظمة على المدى الطويل والإيجابيات المتاحة بفضل وجود قاعة مؤتمرات على مقربة من مباني الويبو الحالية، بالإضافة إلى أن العديد من أعضاء الويبو يرى زيادة في الحاجة إلى أماكن للمؤتمرات خلال الفترة التي تكثر فيها الاجتماعات والممتدة من سبتمبر/أيلول إلى مايو/أيار. وفي الختام، شدّد الوفد على أنه لا يجد أية حجة اقتصادية دامغة لصالح تشييد قاعة جديدة للمؤتمرات. وقال إنه لا يزال غير مقتنع، بالنظر إلى زيادة الميزانية التي تم إقرارها في سنة ١٩٩٨ بنسبة ١١٨٪، بأن العوامل الأخرى كافية لجعل الدول الأعضاء تساند تشييد قاعة جديدة للمؤتمرات في الوقت الراهن. وقال في الوقت ذاته إنه مستعد لبحث آراء الدول الأعضاء الأخرى ومواقفها.

٢٦- وأعرب وفد اليابان عن تأييده للبيان الذي قدمته المجموعة باء وأبدى رغبته في الإعراب من جديد عن تقديره للمكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات على التحليل المفصل والواضح المتعلق بمشروع المبنى الجديد، وللمكتب الدولي على جهوده المبذولة من أجل إعداد الوثائق اللازمة لهذه اللجنة وإتاحة إمكانية إطّلاع الدول الأعضاء على عملية التقييم هذه من خلال دورات غير رسمية. وقال إنه يود فضلا عن ذلك، التركيز على ثلاث نقاط رئيسية. فأبدى في المقام الأول تأسفه لتحول النفقات إلى أكثر من ضعف المبلغ الأصلي الموافق عليه في سنة ١٩٩٨ ورأى بالتالي ضرورة إجراء تقييم لهذا المشروع يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المردودية، وضرورة تخفيض النفقات إلى المستوى اللازم بالفعل. وذكّر في المقام الثاني بأن هذا المشروع سبق إرجاؤه لمدة أربع سنوات أخرى وشدّد على أن أي تأجيل آخر من شأنه أن يولّد نفقات إضافية، ويكون اجتنابه بالتالي ضروريا. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في أن تجري الموافقة على هذا المشروع في أقرب وقت ممكن. وقال في الأخير إنه يكرّر أمله في أن يضطلع المكتب الدولي بإطلاع الدول الأعضاء بصورة كاملة على تنفيذ المشروع في حالة تقرير خطط هذا البناء، وأن تنفذ الخطة في كل مرحلة على نحو فعال كما هو مخطط.

٢٧- وذكّر وفد إكوادور بأن تقرير مراجعة الحسابات كما تم اقتراحه ضمن هذه اللجنة طلبت إعداده إحدى الدول الأعضاء. وقدم شكره إلى المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات والمهندس على العمل الذي

أنجـــزوه. وتقـــدم أيضا بالشكر إلى الأمانة للوثائق التي أعدتها حول مسألة المبنى الجديد. وقال إنه لا يـــرى مانعاً للموافقة على المشروع ما دامت التوصيات التقنية والمالية مأخوذة في الاعتبار. وأعرب عـــن دعمه لعدد من التعليقات التي أدلى بها وفد فنزويلا وأضاف بأنه يشاطر المجموعة باء والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في تعليقاتها.

٢٨- وأعرب وفد ألمانيا عن امتنانه للمكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات على التقرير الذي أعده ووجه تقديـــره إلى المهندس أيضا. وقال إنه يساند البيان الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن المجموعـــة بـــاء. واســـتطرد بأنه يود إضافة ملاحظتين: أولهما تتعلق بقاعة المؤتمرات، إذ يرى أن الطلـــبات الاســـتراتيجية يمكن أن ترجّح في بعض الأحيان على جوانب الكسب. وقال إنه اطّلع على تقرير المراجع ونظر في مختلف الدراسات المقترحة، وهو يؤيّد بناء قاعة مؤتمرات جديدة شريطة أن تســـتفي الاحتـــياجات. وأما بالنسبة للملاحظة الثانية المتعلقة بأماكن توقيف السيارات، فقال إنه يساند المكتـــب الدولـــي فـــي الاقتراح الذي قدمه بشأن تعميق النظر في المسألة ولا سيما تغطية احتياجات المندوبين الذين يجدون صعوبات في الحضور إلى اجتماعات الويبو.

٢٩- وأعرب وفد الولايا ت المتحدة عن دعمه للجهود التي تكرّسها الويبو من أجل ضمان أماكن عمل ملائمـــة بمـــا يكفل أكبر قدر من الفعالية والمردودية في إدارة المنظمة. وقال إنه مع ذلك يتساءل عن الســـبب الـــذي يبرر ضرورة تشييد قاعة للمؤتمرات تتسع لما يعادل ٦٥٠ مقعدا. واسترسل قائلا إنه لاحظ أن تقرير المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات أوضح بأنه لا يوجد سبب اقتصادي يبرر بناء مثل هـــذا المـــرفق. وأضـــاف بأنه يبدي قلقه بشأن مساحات التخزين الإضافي تحت الأرض وقال إنه لا يســـتوعب مـــنافع هـــذا التخزيـــن الإضافي ولا سيما بالنظر إلى تكلفته التي تعادل ١٣ مليون فرنك سويســـري. وقـــال إنـــه يعرب، على ذلك الأساس، عن تأييده لمشروع مبنى الويبو باستثناء مساحات التخزين الإضافي وقاعة المؤتمرات. واستطرد قائلا إنه يعتقد بأن اعتمادات الميزانية التي تتراوح بين ١٤٤ و١٥٨ مليون فرنك سويسري هي أكثر عقلانية على أساس احتياجات الويبو ومواردها الحالية. وأوصى الوفد أيضا بأن تُستأجر خدمات مقاول خاص محترف للإشراف على إدارة مشروع البناء.

٣٠- وأعـــرب وفـــد فرنسا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن المجموعة باء. وأشار الوفد أيضا إلى أنه مرتاح جدا للجهود التي بذلها المراجع الخارجي والمهندسون والأمانـــة مـــن أجل إبقاء الدول الأعضاء على دراية بمجريات الأحداث. وقال إن التقارير كانت في نظره مفيدة جدا إذ سمحت باستيعاب تطور تكاليف المشروع. وأعرب عن أمله في ألا تتجاوز التكاليف الأمـــوال المخصصة للنفقات غير المرتقبة وألا يرتفع عدد أماكن العمل إلى أقصى درجة وأن يجري تحديد نظام يسمح للدول الأعضاء بالبقاء على اطلاع مستمر بسير المشروع وآخر مستجداته.

٣١- وصرح وفد غواتيمالا بأنه يشاطر البيانات التي أدلت بها الوفود الأخرى ولا سيما تلك التي تقدّم بها وفد الولايات المتحدة ووفد المملكة المتحدة اللذين يتساءلان عن أهمية إنشاء قاعة مؤتمرات.

٣٢- ولاحظ الرئيس كلمات التقدير والارتياح التي وجهتها وفود عديدة إلى الأمانة والمكتب الفدرالي لمـــراجعة الحســـابات والمهـــندس على الجهود التي بذلوها بغية جمع الوثائق اللازمة لهذا الاجتماع، والتأيـــيد الذي أعربت عنه أغلبية الوفود بشأن اقتراح الأمانة، ورغبة عدد من الوفود في عدم إرجاء عملـــية اتخاذ القرار بشأن المشروع، والحاجة التي أعربت عنها بعض الوفود في التأكد من أن أنشطة البناء لا تولد آثارَ مناوئة لبرامج الأمانة للتعاون لأغراض التنمية، بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة المولاة إلـــى اقـــتراح زيـــادة عدد أماكن العمل في المنظمة. واستمر في ملاحظته بالإشارة إلى الحاجة التي

أعربت عنها بعض الوفود إلى الالتزام بالمقتضيات التقنية واقتراحات مراجع الحسابات الخارجي. وذكّر فضلا عن ذلك الاقتراح الذي أدلت به بعض الوفود ولا سيما المجموعة باء فيما يتعلق بالقيام بشكل واضح بتحديد جهة مراقبة مثل لجنة البرنامج والميزانية من أجل الإشراف على تنفيذ مشروع المبنى الجديد. وأشار أيضا إلى بعض المسائل التي أثيرت بشأن الافتراضات الأساسية التي تم إبداؤها فيما يتعلق بالتقديرات المالية وآليات التمويل. ولاحظ المدير أن الأغلبية الكبرى من المندوبين أيدت فكرة بناء قاعة المؤتمرات. وقال إنه يعترف مع ذلك بوجود آراء معارضة لهذا الاقتراح. واسترسل قائلا إن بعض الوفود اقترحت تعزيز استخدام قاعات مكتب الأمم المتحدة بجنيف لكن هناك وفودا أخرى شددت حرصها على ضرورة التحلي بالاستقلالية على ضوء احتياجات المنظمة في المستقبل. وذكّر الرئيس أيضا بأن عددا من الوفود أثار مسألة أماكن توقيف السيارات وما تمثله بالنسبة إلى المندوبين المشاركين في الاجتماعات. وفي الأخير، أعرب الرئيس عن ارتياحه بخصوص التخفيض المقترح في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. ودعا الأمانة إلى معالجة المسائل سالفة الذكر.

٣٣- ورداً على الأسئلة التي وجهها وفد الولايات المتحدة بشأن التمويل والإسقاطات، استرعت الأمانة الانتباه إلى الفقرة ٧٦ من الوثيقة WO/PBC 5/2، التي تبيّن بأن متطلبات الميزانية تم استيفاؤها عن طريق جمع إسقاطات الإيرادات السنوية المتجددة والأموال الاحتياطية المتوافرة. ولفتت النظر أيضا إلى دمج الأموال الاحتياطية الخاصة بالمباني باحتياطي الاتحادات كجزء من الإصلاحات المنجزة سابقا. وقالت إن تلك الأموال الاحتياطية شكلت جزءا من الموارد المتاحة لتمويل ميزانية فترة السنتين بما في ذلك المشروعات المتعلقة بالبناء وتكنولوجيا المعلومات. وأفادت بأن تلك الإنجازات تمت دون المساس بمستوى الأموال الاحتياطية كما وافقت عليه الدول الأعضاء بنسبة ١٨ بالمائة تقريبا من إجمالي ميزانية فترة السنتين. ولاحظت أن فحص المتطلبات المالية الضرورية لمشروع البناء تم مع مراعاة المتطلبات المالية للمنظمة كاملة. وقالت إن الغرض من وراء ذلك هو تفادي تشكيل احتياطيات مفرطة الارتفاع كما جرى في السابق. وأضافت بأن ذلك يعني أيضا عدم تشكيل احتياطيات منفصلة تتعلق بمشروع البناء وعدم التمييز بين التمويل المحصل من الإيرادات السنوية أو الاحتياطيات. وسعياً إلى النظر في تمويل المتطلبات، أحاطت الأمانة علماً بأن تكلفة البناء بلغت ١٩٠,٥ مليون فرنك سويسري في حين وصلت الاحتياطيات المراجعة في نهاية سنة ٢٠٠١ إلى مبلغ ٢٦٤,٤ مليون فرنك سويسري. وقالت إن الموارد المتاحة كانت تشكل مصدر تمويل مضمون وضخم رغم أن الاحتياطيات لم تكن مقتصرة على تمويل عملية البناء. وأوضحت أن المعلومات المتعلقة بالاحتياطيات كانت مدعّمة بالإسقاطات المحققة بشأن الإيرادات والنفقات الممتدة إلى غاية سنة ٢٠٠٩. وقالت إن الإسقاطات جميعها كانت تصب في نتيجة واحدة تجسد مدى المرونة التي يمكن أن تتّسم بها المنظمة وتوضح المدخرات المحققة على المدى الطويل فيما يتعلق بتشييد المبنى الإداري الجديد وأتمتة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشارت الأمانة إلى أن الجدول ١٥ من الوثيقة WO/PBC 5/2 ينوّه بذلك مع ذكر الارتفاع المفجع في الفائض الناجم عن تحسين الهيكل الذي تعتمده المنظمة بشأن التكاليف. وشدّدت الأمانة على أن المنظمة سوف تشجع على تحقيق الفائض في الأموال. وقالت إن من الضروري اعتبار ذلك كمؤشر يتعلق بمدى المرونة المتاحة لإنجاز أنشطة جديدة أو تكييف الرسوم فقط. وأضافت قائلة إن القرارات التي تخص الميزانية والإيرادات والرسوم ستُتخذ في سياق ميزانية فترة السنتين. وواصلت الأمانة الحديث قائلة إن الإسقاطات انتهت إلى احتمال واحد يرمي إلى التشديد على أهمية مشروع البناء في سياق طويل الأجل. وفيما يتعلق بالإسقاطات المقدرة بشأن حجم الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، اعترفت بأن من الملاحظ أنها كانت في الماضي قدّر الطلبات المودعة والإيرادات المحققة دون حجمها الفعلي. ورأت الأمانة أن الإسقاطات الجديدة تشكل تحسنا ملحوظا مقارنة بالجهود السابقة مع إصرارها على موقفها المتحفظ نوعا ما. وقالت إن

عـــدد الطلـــبات المفترض في بداية سنة ٢٠٠١ فيما يتصل بمعاهدة التعاون بشأن البراءات بلغ ٠٠٠ ١١٤ مطالـــبة فـــي ســـنة ٢٠٠٢. وقالت إن العدد المقدر بقى على الإسقاطات الجارية رغم الركود المشـــاهد في نهاية سنة ٢٠٠١ وبداية سنة ٢٠٠٢. وقالت إن الأمانة كانت، قبل انقضاء سنة ٢٠٠٢ بثلاثة أشهر، على استعداد لإعادة التأكيد على إمكانية بلوغ الهدف المنشود في سنة ٢٠٠٢. وصرحت الأمانـــة بـــأن الإســـقاطات التي وضعتها احتوت على مؤشرات من مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامـــات التجارية في الولايات المتحدة، تفيد بعدم تحقيق نمو في عدد الطلبات الأمريكية في الفترة بيـــن سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وقالت إن الإسقاطات أظهرت اتجاها متحفظا في السنوات المقبلة بمعدل نمو نسبته ١٠ في المائة في سنة ٢٠٠٢ مع تسجيل انخفاض بنسبة ٧ بالمائة في سنة ٢٠٠٦، مقارنة بمعـــدل نمو يفوق ٢٠ بالمائة خلال السنوات الأخيرة. وأشارت الأمانة أيضا إلى أن من الملاحظ أن معدلات الطلبات التي تكون أقل من المعدلات المرتقبة تفضي تلقائيا إلى انخفاض المتطلبات في إطار الميزانـــية. وقالت إن تكييف الطلبات المودعة من شأنه أن يترك وقعاً محدودا على الافتراض المتعلق بالوضع المالي ككل. وفيما يتعلق بانعكاسات مشروع نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشـــأن البراءات (IMPACT) على الميزانية، قالت الأمانة إن الإسقاطات المتعلقة بالمدخرات الأساسية تم تقديرها عند بدء عمل المشروع. وأضافت بأن التفاصيل المتعلقة بحجم تلك المدخرات سيتّضح فقط عـــند اكتساب خبرة معينة من خلال تشغيل النظام الجديد. وفيما يتعلق بتوفير مواقف إضافية لسيارات المندوبيـــن، أوضـــحت الأمانة أن المتطلبات والشروط الأساسية الخاصة بتشييد المبنى وإضافة أماكن لتوقيف السيارات تعتمد على خطة الحي. وأشارت إلى أن خطة الحي الحالية تسمح بتشييد ٢٨٠ مكانا فقـــط لتوقيف السيارات. وقالت الأمانة إن ذلك كان دافعا لتخصيص مساحة تخزين إضافية مع احتمال تحويلهـــا إلـــى أماكن لتوقيف السيارات في المستقبل عند الحصول على تصريح من سلطات جنيف. واقترحـــت الأمانـــة الـــرجوع إلى الفقرة ١٦ من الوثيقة WO/PBC 5/2 لإمعان النظر في المسألة . وطمأنـــت اللجـــنة بأنهـــا ستباشر الدراسة نظرا إلى التأييد الكبير الذي أبداه العديد من الوفود في هذا الشـــأن. وفيما يتعلق بعدد أماكن العمل، قالت الأمانة إنها تنوي زيادة عدد أماكن العمل من ٥٠٠ إلى ٥٦٠ كما أوصى به المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات. وأكدت الأمانة للجنة بأنها ستنظر في إمكانية تعزيـــز عدد أماكن العمل. وعن إدارة المشروع، أشارت الأمانة إلى الفقرتين ٢٨٥ و٢٨٦ من الوثيقة WO/PBC 5/3 اللتيـــن تعرضـــان ضرورة وضع أساليب التنسيق بين الويبو بصفتها الزبون من جهة وشـــركة إدارة المشروع الخارجية من جهة أخرى. وطمأنت الأمانة اللجنة بأنها ستتبع توصيتها بدعم هيكل إدارة المشروع. وفيما يتصل بهيكل إعداد الوثائق، قالت الأمانة إنها ستنظر في الاقتراح الرامي إلـــى تحديـــد جهـــة معينة أو آلية داخل لجنة البرنامج والميزانية من أجل الإشراف على العمل ضمن مشـــروع المبـــنى الجديـــد. وأوضحت الأمانة الصعوبات التي تواجهها في حجز قاعات للاجتماعات مناســـبة لاجتماعات الويبو في جنيف ضمن إطار زمني معقول. وأضافت قائلة إن المكان المتاح في أغلب الأوقات هو قاعة الاجتماعات الكبيرة في قصر الأمم التي تتّسع لأكثر من ٣٠٠ ١ مقعد بما يزيد علـــى احتياجات الويبو، في حين لا تتوافر قاعات صغيرة للاجتماعات التنسيقية. وأكدت الأمانة على المزايا التي ستتأتى من بناء قاعة للمؤتمرات حسب ما تقترحه المنظمة.

٣٤- واستطردت الأمانة قائلة إن من الممكن رفع عدد أماكن العمل إلى ٥٦٠ مكانا، أي بزيادة ٦٠ مكـــان عمـــل إضافي، وفقا للتحليل الأوّلي الذي أنجزه كل من شركات الهندسة والمهندس المعماري. وأبـــدت مع ذلك بعض التحفظات إزاء زيادة أماكن العمل على ٥٦٠ مكانا. وساندت الرأي القائل بأن الـــنظر فـــي تلـــك الإمكانية يقتضي إنجاز دراسات إضافية. وقالت إن من الممكن، من الناحية التقنية وحســـب المهـــندس المعمـــاري، رفـــع عدد أماكن العمل إلى ٦٥٠ مكانا وأن ذلك يعتمد على تشكيلة المكاتـــب التـــي ســـيقع عليها الخيار حسب أقسام المنظمة التي ستشغل المبنى. واستطردت قائلة إن

المتطلبات التقنية التي وضعها مراجع الحسابات ستخضع لمزيد من الدراسة من قبل شركات الهندسة والمهندس المعماري خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول من هذه السنة. وأكدّت الأمانة للجنة أنها ستتبّع جميع التوصيات التقنية، ولا سيما المتطلبات المتعلقة بتوفير الطاقة في التهوية والتكييف وما إلى ذلك.

٣٥- وأدلى المهندس المعماري ببعض التوضيحات. ففيما يتعلق بأماكن العمل، قال إنه خطّط لمبنى يستوعب عددا محدّدا من أماكن العمل وفقا لمتطلبات الويبو. وأشار إلى أن هناك مع ذلك بعض المرونة في استغلال المبنى. وقال إن تلك المرونة في أماكن العمل تعتمد على التشكيلة الخاصة التي سيقع عليها الاختيار في مختلف القاعات حسب متطلبات الجهات التي ستشغل المبنى. وأضاف قائلا إنه لا يرى أية مشكلة في زيادة عدد أماكن العمل من ٥٠٠ إلى ٥٦٠ مكانا أو حتى إلى ٦٠٠ مكان.

٣٦- وقال وفد المملكة المتحدة إن الحاجة إلى زيادة أماكن العمل تكتسي أهمية بالغة. وأضاف قائلا إن الفقرة ٢٥٩ (الصفحة ٦٩) من الوثيقة WO/PBC 5/3 تفيد بأن المساحات والأحجام المخصصة لأماكن العمل ما زالت كبيرة جدا وينبغي إعادة النظر فيها. وطلب من الأمانة بعض التوضيحات بشأن العدد الأمثل من أماكن العمل الذي يمكن للمنظمة أن تسعى إليه في التصميم الحالي.

٣٧- وقالت الأمانة إنها ستستعرض عدد أماكن العمل الذي يمكن اعتباره في ظل القيود الحالية هدفا ممكنا من المنظور التقني لتغيير المواصفات التقنية. ولاحظت في هذا الصدد أن المهندس المعماري قد أكّد إمكانية استيعاب حتى ٦٠٠ شخص في المبنى الإداري مع الإبقاء على البنى الحالية. وأشارت مع ذلك إلى أن زيادة عدد أماكن العمل ستقلّل من راحة الموظفين. وأبرزت الأمانة أن بعض مجالات عملها، مثل الشؤون المالية وأنظمة التسجيل، تقتضي درجة معيّنة من السرية وتتناول معلومات حساسة وينبغي بالتالي أن تطبّق عليها معايير مختلفة فيما يتعلق بتشكيلة أماكن العمل مقارنة بقطاعات أخرى. وخلصت إلى أن من الصعب عمليا، وبالنظر إلى ما سبق، الوصول إلى العدد الأقصى المذكور من أماكن العمل في المبنى الإداري. وأكّدت مع ذلك أنها ستبذل كل الجهود لبحث إمكانية إنشاء أكبر عدد ممكن من أماكن العمل بالاستناد إلى الدراسات التقنية الإضافية. وفيما يتعلق بالفعالية في استغلال المساحات المتاحة، أبرزت الأمانة أن المبنى الجديد سيكون في الوقت ذاته مبنى إداريا مصممّا بذكاء ومنشأة منسجمة مع سائر مباني الويبو. واستطردت قائلة إن المرافق المشتركة التي ستتاح في المبنى الجديد سوف تخدم أيضا مباني أخرى تفتقر إلى قاعة ملائمة للاجتماعات وتسهيلات ضرورية أخرى، مثل المبنى السابق للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٣٨- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تحفظاته بالنسبة للخطة المالية والتمس تأكيدات تشير إلى أن رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات من المرتقب حقاً أن تبقى على حالها طوال فترة السنوات السبع المقبلة. كما أعرب عن قلقه إزاء الافتراضات التي يستند إليها تمويل المشروع بما في ذلك مزيج الإيرادات الجارية مقابل استخدام الاحتياطي من الرسوم إذ أن ذلك الرصيد من شأنه أن يغير إسقاطات الرسوم أثناء فترة تنفيذ المشروع.

٣٩- وأشارت الأمانة إلى الفقرة ٥٩ من الوثيقة WO/PBC/5/2 فيما يتعلق برسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. ونوَّهت بأن تلك الرسوم أبقيت في مستوى سنة ٢٠٠٢ بانتظار القرارات بشأن إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات التي من المنتظر أن تُفضي إلى تغير أساسي في هيكل الرسوم. وقالت الأمانة إنها تتوقع أن تلك القرارات سوف تتخذ بحلول نهاية سنة ٢٠٠٣ وتصبح نافذة اعتباراً من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤. وأشارت إلى أن جميع الإسقاطات والافتراضات وخصوصا

تقديـــرات الإيـــرادات سوف يُعاد تقييمها في ربيع سنة ٢٠٠٣ كجزء من عملية إعداد الميزانية لفترة الســـنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. أما بالنسبة إلى مزيج التمويل من أجل المشروع واحتمال المبالغة في تقدير الإســـقاطات فقـــد أشارت الأمانة إلى الجدول ١٤ في الوثيقة WO/PBC 5/2 الذي يضم معلومات عن الإيرادات والتقديرات بالنسبة إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات خلال الفترة من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠٠٩. وأضافت الأمانة أن على الرغم من التباطؤ الذي لوحظ إبّان النصف الأول من هذه السنة فمن المؤكـــد أن معدل النمو سيكون بنسبة ١٠٪ لسنة ٢٠٠٢. وذكرت الأمانة أنها اعتمدت منهجاً متحفظاً بـــتوقع انخفـــاض معدل النمو في السنوات المقبلة. وأشارت الأمانة أيضاً إلى الجدول ١٥ في الوثيقة WO/PBC 5/2 الذي يشير إلى فائض مرتقب اعتباراً من سنة ٢٠٠٦. وقالت إن هيكل التكاليف سوف ينخفض بفضل انخفاض تكاليف الاستئجار وارتفاع الفائض الذي من المرتقب أن ينمو نمواً هاماً أثناء الســـنتين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ عندما يستكمل البناء الجديد في سنة ٢٠٠٧. وانتهت الأمانة إلى القول بأن الفوائض المرتقبة يمكن استخدامها إما في أنشطة جديدة أو لتسوية الرسوم.

٤٠- وشـــدَّد وفـــد الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية تناول التكاليف المقترحة لمشروع البناء الجديـــد ومســـألة مـــزيج التمويل ومستويات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ومبالغ الاحتياطي المرتقـــبة بأســـلوب متكامل وذلك لتمكين الجمعيات من الاطمئنان إلى أن التقديرات المعروضة سليمة ويمكن الاعتماد عليها. وأعرب مجدداً عن قلقه من أن التقديرات في شكلها الحالي غير واقعية وطلب إعادة تقييم الافتراضات المقترنة بها على نحو أفضل.

٤١- وقالت الأمانة إن المنهج المتبع في الميزانية المقترحة هو واحد من بين عدد من البدائل الرامية إلـــى اســـتغلال الـــتمويل المـــتاح إلى أقصى حد. وقالت إن من الممكن بدلا من ذلك إنشاء صندوق للمشروع كما كان الحال في الماضي والعمل على تغطية مجموع متطلبات المشروع من الميزانية قبل الموافقة. وذكّرت بأن هذا المنهج أدى إلى مستويات مفرطة في الاحتياطي.

٤٢- وعـــاود وفـــد الولايـــات المتحدة التماسه للتوضيحات بشأن إمكانية التحقق بشكل مستقل من الافتراضات والإسقاطات المشار إليها في الوثيقة.

٤٣- وطلب وفد فرنسا من الأمانة توضيح عدد من القضايا. ولاحظ أولاً أن الويبو تحظى بمستوى وافر جداً من الاحتياطي ينبغي أن يمكنها من تغطية تمويل المبنى، شرط أن يكون هذا الاحتياطي كافياً أيضا لتغطية مشروعات تكنولوجيا المعلومات. والتمس ثانياً تأكيداً بشأن تكاليف الاستئجار السنوية إذ أن هذه نقطة تبرِّر في حد ذاتها الاستثمار في المبنى الجديد. وقال إن تكاليف استئجار مباني المكاتب البالغة ٢٠ مليون فرنك سويسري سنوياً تبلغ ٤٠ مليون فرنك في ميزانية فترة سنتين، وهذا يعني فعلياً تســـديد مـــبلغ الاستثمار في غضون عشر سنوات. ولاحظ الوفد ثالثاً التباطؤ المرتقب في نمو أنشطة معاهدة التعاون بشأن البراءات حتى سنة ٢٠٠٩. ولكنه لاحظ أيضاً التفاوت بين النمو المرتقب حسب مـــا جـــاء فـــي الجدول ١٤ من الوثيقة WO/PBC/5/2 والنمو في الإيرادات المذكور في الوثيقة ذاتها والـــتمس توضيحات بشأن هذا التناقض الظاهر. وذكر رابعاً فيما يتعلق بإصلاح معاهدة التعاون بشأن الـــبراءات وتدفـــق الإيرادات المرتقب أن ما يسمى بالفحص التمهيدي وفقاً "للفصل الثاني" ربما سوف يـــتعرض لانخفـــاض شديد في النشاط، نظراً إلى أن أحد أهداف الإصلاح هو تبسيط عمليات الإدارة. وقـــدَّر الوفد الخسارة في الإيرادات من الرسوم بمبلغ ١٨ مليون فرنك سويسري سنوياً، وطلب معرفة مـــا تـــنوي الأمانـــة القيام به لتعويض تلك الخسارة. وتناول أخيراً مسألة العدد الأقصى من المكاتب والمســـاحة المكتبـــية، إذ أن ذلك الرقم يتراوح فيما يبدو بين ٦٠٠ و٧٠٠ مكان عمل، وطلب إطلاعه على القياس النموذجي الذي اعتمد في تخطيط المساحة المكتبية لكل مكان عمل.

٤٤- وأشـــارت الأمانة في معرض ردها على الأسئلة التي طرحها وفد فرنسا إلى القسم الرابع من الوثـيقة WO/PBC/5/2 التـــي تضـــمنت معلومـــات عن الإيرادات وتقديرات لها. وقالت إن البيانات معروضـــة على أساس سنوي لإعطاء صورة أوضح عن الاتجاهات في الماضي والمستقبل. وأضافت أن البـــيانات تتضـــمن تفاصيل عن عدد التسجيلات ومتوسط الرسوم ومجموع الإيرادات بحسب كل اتحـــاد. ثـــم أشـــارت الأمانة إلى الجدول ٢ في الوثيقة WO/PBC/5/2 حيث وردت مبالغ الإيرادات ملخصـــة بحسب كل فترة سنتين. أما بالنسبة لمسألة الاحتياطي فقد أشارت الأمانة إلى الجدول ١٥ في الوثيقة WO/PBC 5/2 الذي يبيِّن مستوى الاحتياطي بمقدار ٢٦٤,٤ مليون فرنك سويسري بنهاية سنة ٢٠٠١. وذكّـــرت الأمانـــة أن عملية الإصلاح السابقة لمسألة الاحتياطي ترمي إلى تخفيض مستويات الاحتياطـــي إلى حد معقول. وكما يتضح في الجدول ١٥ فإن تحقيق هذه الغاية مرهون بتنفيذ عدد من المشـــاريع الكـــبرى، ومـــنها نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات، وشبكة الويـــبو، وتجديد المقر السابق للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومشروع البناء الجديد. وأضافت أن الانخفاض المؤقت في مستويات الاحتياطي المرتقب دون الأهداف الموصى بها أثناء سنة ٢٠٠٤ وسنة ٢٠٠٥ سوف ينعكس ارتفاعاً بفضل توفر مزيد من الفائض بحلول سنة ٢٠٠٧ وما بعدها. وأوضحت الأمانـــة أن إعادة تقييم الإيرادات وفقاً للفصل الثاني هي جزء من عملية إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وأن التبعات المالية المرتبطة بها هي جزء من عملية مراجعة الرسوم. أما بالنسبة للتقديرات الواردة تحت بنودٍ أخرى من الإيرادات، فقد أشارت الأمانة إلى الجدول ١٣ في الوثيقة WO/PBC 5/2 وفصَّـــلت عـــدداً من العناصر المدرجة فيه. وفي الحديث عن مسألة أماكن العمل أوضحت الأمانة أن حجـــم المكاتـــب الفردية يعتمد على مستوى درجة الموظف الذي يشغل ذلك المكتب. وأوردت الأمانة عـــدداً من الأمثلة منها موظف من الفئة المهنية يشغل ١٤ متراً مربعاً أي ما يعادل وحدتين من أماكن العمل، وموظفان من فئة الخدمات العامة يشاركان في مكتب يشغل ثلاث وحدات أي ٢١ متراً مربعاً، وذكرت أخيراً أن موظفاً من مستوى نائب المدير العام يتطلب مساحة مكتبية أكبر من تلك التي يتطلبها غـــيره مـــن موظفي الفئة المهنية. ونوَّهت الأمانة بأن عدد وحدات أماكن العمل يختلف تبعاً للفئة التي ينتمـــي إلـــيها الموظف الذي يشغل ذلك المكتب. ومن ثمَّ تقدِّر الأمانة إمكانية توفير ٥٦٠ مكان عمل حســـب مـــا يكون مخطط المكاتب المقبل. ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة إذا كان المطلوب أكثر من هذا العدد من أماكن العمل.

٤٥- وإثـــر ختام المداولات والمشاورات بين أعضاء اللجنة تلا الرئيس مشروع قرار مقترح ودعا أعضاء اللجنة إلى التعليق على مشروع النص الذي تلاه عليهم.

٤٦- وأعـــرب وفـــد المكسيك عن ارتياحه لمشروع نص القرار. وأكد من جديد تأييده لفكرة تشييد قاعـــة للمؤتمـــرات علما بأن الحاجة إليها جلية والموارد لإنشائها متاحة. ولاحظ أن المسؤولين الذين يحضرون اجتماعات الويبو يضطرون أحيانا إلى الجلوس على مقاعد إضافية أو المكوث خارج قاعة المؤتمرات الحالية بسبب قلة المقاعد.

٤٧- وتحـــدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن ارتياحه لمشروع التوصية المعـــدّة للجمعـــيات. وأحاط علما بالضمانات التي قدّمتها الأمانة بأن إنجاز أية دراسات على الأماكن الإضـــافية لتوقيف السيارات لن يؤثر في مواعيد مشروع التشييد. والتمس معلومات عن موعد إنجاز تلك الدراسات.

٤٨- وأكّـــدت الأمانـــة لأعضاء اللجنة أن دراسة مسألة الأماكن الإضافية لتوقيف السيارات سوف تـــنجز فـــور موافقة الجمعيات على مشروع التشييد المقترح. وأعلنت أن ذلك سوف يتم في الفترة من

أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢ قبل وضع التصميم التقني للمشروع في صيغته النهائية.

٤٩- وأحاط الرئيس علما بتوافق الآراء حول نص القرار المقترح.

٥٠- وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال (الميزانية المعدَّلة لمشروع البناء الجديد والوثيقة المعدَّلة للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣)، رحّبت لجنة البرنامج والميزانية بتقرير التقييم الذي أعدّه مراجعو الحسابات الخارجيون والذي يقدّم أساسا متينا لتنفيذ المهمة التي حدّدتها الجمعيات في دورتها السادسة والثلاثين في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ (أنظر الوثيقة A/36/15) وقاعدة مفيدة لاتخاذ قرار في الوقت المناسب خلال دورتها السابعة والثلاثين. وفي هذا الصدد، قرّرت لجنة البرنامج والميزانية أن توصي جمعيات الدول الأعضاء بما يلي:

*"١" الموافقة على ما يلي:*

*(أ) تشييد مبنى إداري كما هو مقترح في الوثيقة WO/PBC/5/2، مع تغييره لإتاحة أكبر عدد ممكن من أماكن العمل ولتحسين التصميم التقني وفقا للتوصيات بغية تحقيق وفورات في التكاليف وزيادة الفعالية؛*

*(ب) وتعيين مؤسسة خارجية للاستشارة، وفقا لإجراءات الويبو بشأن المشتريات، بغية الاشتراك في إدارة المشروع؛*

*(ج) وإنجاز دراسة أخرى من قبل المكتب الدولي بهدف إتاحة أماكن إضافية لتوقيف السيارات وإجراء المشاورات اللازمة مع سلطات جنيف؛*

*(د) وتكليف لجنة البرنامج والميزانية بمهمة الإشراف على مشروع التشييد، ولا سيما فيما يتعلق بوضع التصميم التقني في صيغته النهائية، والشروع في عملية تشاورية داخل لجنة البرنامج والميزانية فيما بين الوفود المهتمة والأمانة بغية التثبّت من الإسقاطات المالية والافتراضات التي تقوم عليها؛*

*"٢" والإحاطة علما بالضمانات التي قدّمها المكتب الدولي بأن تنفيذ مشروع التشييد لن يؤثر في الموارد المتاحة لبرامج التعاون لأغراض التنمية (الجزء*

*الثالث من وثيقة البرنامج والميزانية) أو أية أنشطة أخرى ذات أولوية في المنظمة.*

*"٣" واتخاذ قرار بشأن الاقتراح (الوثيقة WO/PBC/5/2) الرامي إلى تشييد قاعة للمؤتمرات، علما بأن لجنة البرنامج والميزانية على وشك تحقيق توافق للآراء من أجل تشييدها، مع مراعاة الحاجة إلى التنسيق مع مقر الأمم المتحدة في جنيف بغية استغلال تسهيلات القاعة على أكمل وجه.*

٥١- وفتح الرئيس باب النقاش حول البند ٦ (مسائل أخرى) من جدول الأعمال.

٥٢- وأثار وفد مصر مسألة توافر الوثائق باللغة العربية في بعض الاجتماعات التي تعقدها الويبو. وقال إن الوثائق باللغة العربية تتاح في الوقت الراهن، على حد علمه، في ثلاثة أنماط من اجتماعات الويبو وهي: الجمعيات والمؤتمرات الدبلوماسية ولجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى الأهمية المتزايدة لقضايا الملكية الفكرية وطلب من الأمانة أن تتيح الوثائق باللغة العربية في اجتماعات أخرى للويبو ذات طابع أكثر تقنية، ولا سيما اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وسلّط الأضواء على أهمية عمل هذه اللجنة، وخصوصاً بالنسبة إلى البلدان النامية. وشدّد في هذا الصدد على أن توفر الوثائق باللغة العربية أمر أساسي لضمان المشاركة الفعالة من جانب البلدان الناطقة بالعربية، ومنها مصر، في أعمال اللجنة ولا سيما أن السلطات المختصة التي تتابع هذه القضايا فضلاً عن أصحاب المعارف التقليدية أنفسهم يتحدثون بالعربية. واستعاد إلى الأذهان أنه تقدم بذلك الطلب في جميع الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الحكومية الدولية وأن طلبه لقي دعماً من العديد من الوفود. ونوّه بأن الأمانة أشارت، أثناء الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة الحكومية الدولية في يونيه/حزيران، إلى ضرورة استرعاء اهتمام لجنة البرنامج والميزانية إلى هذا الطلب سعياً في سبيل تنفيذه.

٥٣- وأحاطت الأمانة علما بالاقتراح الذي تقدّم به وفد مصر. وأكّدت على أنها ستنظر في آثاره المالية وفي وقعه على ممارسات الويبو الحالية فيما يتعلق بلغات العمل.

٥٤- وأيّد وفد عمان البيان الذي أدلى به وفد مصر بخصوص الترجمة العربية. وأضاف قائلا إن العاملين في مجالي المعارف التقليدية والفولكلور في عمان يتحدثون العربية بصورة عامة ولا يتقنون أية لغة أخرى. وطلب من الأمانة إتاحة الموارد التي يمكن توظيفها لذلك الغرض.

٥٥- وتحدّث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأثار قضية تمويل مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في اجتماعات الويبو التي تخصّهم. وأحال اللجنة إلى مشروع تقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في دورة يونيه/حزيران (الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/3/17 Prov.) واستشهد بالجملة الأخيرة من الفقرة ٣٠ من الوثيقة والتي جاء فيها ما يلي: "فيما يتعلق بتمويل مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، أحاط الرئيس علما بالشروح التي قدّمتها الأمانة والتي مفادها أن لجنة البرنامج والميزانية سوف تنظر في المسألة من جديد وأن اللجنة الحكومية الدولية ستترك بالتالي المسألة مفتوحة". والتمس الوفد وجهة نظر الأمانة بشأن إمكانية تنفيذ التوصية.

٥٦- وأعــرب وفــد المكسيك عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الدانمرك واقترح ألا تقتصر تلك المشــاورات على المنسقين الإقليميين بل أن يفتح بابها أمام أعضاء لجنة البرنامج والميزانية وأي من أعضاء المنظمة المهتمين بالموضوع.

٥٧- وساند وفد فنزويلا الاقتراح الذي تقدّم به وفد المكسيك والرامي إلى توسيع نطاق المشاورات. وشــدّد على الحاجة إلى الإسراع في العمل وذكّر بالرغبة التي تم التعبير عنها في اجتماع يوليه/تموز بخصوص إيجاد حل لتلك المسألة قبل انعقاد الاجتماع المقبل للجنة الحكومية الدولية.

٥٨- وقالــت الأمانة إنها ستدرس ثانية الآثار المالية المترتبة على ذلك الاقتراح ووقعه على سائر اجــتماعات الويــبو. وأضافت قائلة إنها ستحتاج في ذلك إلى معلومات أدقّ فيما يتعلق بعدد المنظمات غير الحكومية التي ستدعى إلى المشاركة.

[نهاية المرفق والوثيقة]